

بين الوكالات من تعاون مشرف فيها بين وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن التدابير التي اضطلع بها حتى الآن صلا بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣١ ، أن تضع القترنيات المناسبة لمواصلة هذا الدعم والتنسيق خلال فترة الدراسة المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه ؛

٦ - تؤكد من جديد أنه ينبغي لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، أن تتخذ ، على سبيل الأولوية العالية ، التدابير الكفيلة بزيادة توفر وتحسين نوعية المعلومات التكنولوجية ، بما في ذلك التكنولوجيات المتقدمة ، التي تحتاج إليها البلدان النامية لمساعدتها في اختيار التكنولوجيات الملائمة لمتطلباتها ؛

٧ - تحت الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ورؤساء الوكالات الأخرى ذات الصلة بالموضوع ، على أن يواصلوا جهودهم لمساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز لنقل وتطوير التكنولوجيا على الصعيد الوطني والإقليمي ، وفي توفير الخدمات الإرشادية ، وأن يأخذوا بعين الاعتبار ، في هذا الصدد إمكانيات مفهوم الشبكة ؛

٨ - تؤيد المقرر الخامس (د - ١١) لمجلس التنمية الصناعية بشأن المشروع الرائد لصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ؛

٩ - توصي بأن يراعى ، في الأعمال المتعلقة بالشبكة والصرف ، ما بينهما من ترابط ، ويراعى كذلك الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

١٠ - ترحب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً مرحلياً عن الأعمال المطلوبة في هذا القرار ، بهدف تقديم تقرير نهائي إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٧

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧

دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير إلى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني ، وقرارها ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ (د - ١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٢٤٨٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٥ ، الذي اعترفت فيه ، ضمن جولة أخرى ، بالدور الهام والحيوي الذي يستطيع القطاع العام في البلدان النامية أن يقوم به في تحقيق الأهداف العامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خططها الانمائية الوطنية ،

وان تدرك ما للقطاع العام ، بما في ذلك الادارة العامة والمالية العامة ، والتنظيم الاداري ، من دور ضروري وهام في زيادة القدرات الوطنية من أجل التحقيق الكامل والفعال للأهداف الانمائية الوطنية ،

وان تشير الى قرارها ٢٨٤٥ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧١ ،

وان تحيط علما بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٧ (د - ٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/ يولييه ١٩٧٥ ، و ٢٠١٨ (د - ٦١) المؤرخ في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٧٦ بشأن توجيه الادارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية ،

وان تشير الى الأحكام ذات الصلة بالموضوع من اعلان وخطة عمل لينا بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١٣٣) ، اللذين اعتمدتهما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مؤتمرها العام الثاني المعقود في لينا في الفترة من ١٢ الى ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ ، التي تتضمن في جولة أخرى ، الاعتراف بأهمية ضمان دور مناسب للقطاع العام في تعزيز التنمية الصناعية للبلدان النامية ،

وان تشير الى الأحكام ذات الصلة بالموضوع الواردة في القرارات الآتية الذكر ، والتي تؤكد من جديد حق كل دولة في ممارسة السيادة الكاملة والدافعة على مواردها الطبيعية للقاعدة شعبها ،

وان لا يغرب من بالها ان لكل دولة حقا سياديا ، غير قابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقا لارادة شعبها ، دونما تدخل خارجي ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية (١٣٤) الذي أعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨٨ (د - ٣٠) ؛

٢ - تؤكد مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٤ (د - ٦٣) ، المؤرخ في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٧٧ ، الذي أوصى فيه المجلس الجمعية العامة ، في جولة أخرى ، بمواصلة دراسة هذا الموضوع ؛

٣ - ترحب من الأمين العام أن يواصل دراسة دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية من خلال الانتفاع الأكمل بالامكانيات والموارد الموجودة وادارات الأمانة العامة القائمة ، وفقا لما هو مخصوص عليه في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٤ (د - ٦٣) ؛

- ٤ - توصي هيئات الأمم المتحدة المختصة بأن تأخذ في اعتبارها الدراسات المعنية بدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وذلك لدى وضع استراتيجية انمائية دولية جديدة ؛
- ٥ - تدعو الأمين العام الى أن يعمد ، في دراسته عن دور القطاع العام في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية ، الى مراعاة النواحي التالية بوجه خاص :
- (أ) تكوين رأس المال وانتفاع البلدان النامية انتفاعا كاملا بمواردها الطبيعية لقاعدة جميع سكانها ؛
- (ب) دور القطاع العام في تنفيذ استراتيجية التصنيع الطويلة الأجل ؛
- (ج) دور القطاع العام في تعزيز الانتاج الزراعي ؛
- (د) دور القطاع العام في تنمية امكانيات وطنية فعالة من أجل البحث والاستحداث في ميادين العلم والتكنولوجيا ؛
- (هـ) بلوغ الأهداف التي يرمى اليها المفهوم الموحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تحقيق توزيع أعدل للدخل والثروة على الصعيد الوطني ؛
- (و) إيجاد فرص أكبر للعمل ، والحد من البطالة ؛
- (ز) دور القطاع العام في زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة الدولية ، بما في ذلك تحسين قدرتها التصديرية والاستيرادية وميزان مدفوعاتها ؛
- (ح) دور القطاع العام في التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة وفي الاضطلاع باجراء التعديلات الهيكلية وغيرها من التعديلات الضرورية ؛
- ٦ - ترجو من الأمين العام أن يعمد ، بناء على الاحتياجات الوطنية ، التدابير الدولية اللازمة لدعم الادارة العامة والمالية العامة والتنظيم الاداري على الصعيد الوطني لتنمية البلدان النامية ؛
- ٧ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتيها الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه الخامسة والستين والسادسة والستين ، على التوالي ؛
- ٨ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة التقارير المرحلية ، وتقديم التوصيات المناسبة بشأن هذا الموضوع الى الجمعية العامة .

الجلسة الخامسة ١٠٢

١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧